

بغيره ، وذهول بعض الدارسين عن حقيقته ، حيث يقدر أن السر في هذا الخلط إنما جاء من تداول الشعر مكتوبا ، دون مشافهة وسماع من أهل الثقة - وهم في الأدب واللغة في ذلك الوقت أهل البادية - ودون عرضه على العلماء المتخصصين الذين يقومون بدور الناقد البصير ، والناضى المادل

ولا يفوته في هذا المجال أن ينبه إلى أن أهل العلم والرواية الصحيحة إذا أجموا على إبطال شيء من الشعر فليس لاحد أن يقبل منه ما يجده معطوطا في صحيفة ، ولا يرويه عن يأخذ عن صحيفة .

أى أن الشعر يواجه العديد من نقاط التفتيش والفحص لا بد له من أن يجتازها قبل أن يتمدد ويوثق . . . حيث ينقل إلى الأجيال اللاحقة .

وابن سلام لا يرى في هذا ما يبیب الشعر العربي أو يمس قيمته الفنية من قريب أو من بعيد ؛ إذ الشك في بوضه ، ورد بوضه ليس خاصا به ، ولكن كل شيء لا يخلو من أن تثار حوله الشكوك مع مرور الأيام واختلاف الأماكن .

وهذا لا يفي - في رأى ابن سلام - التجرؤ على رفض ما اتفق عليه - من الشعر وغيره - وإنكاره

ومن هذا المنطلق لم يجد ابن سلام حرجا في أن يضع بين أيدينا أنواعا من الشعر المردود ، ليكنه - وهو العالم الحريص على النهج العلمي - لا يضع ذلك خاليا من التعليل والتفسير .

يمهد لذلك أولا ، فيقرر أن الشعر - كغيره من صنوف العلم والصناعات - له أدوات ومقاييس تمكن العالم من وزنه وتقييمه ، ومعرفة صحبحة من زائفه ، وذلك قوله : « وللشعر صناعة وثقافة ، يعرفها أهل العلم ، كسائر أصناف العلم والصناعات ، منها ما تثقفه العين ، ومنها ما تثقفه الأذن ، ومنها ما تثقفه اليد ، ومنها ما تثقفه اللسان » (١) ثم يأخذ في ضرب أمثلة من أصناف العلوم والمعارف ، قارنا كل صنف بمقاييسه وطرق تفده ، ينتهي إلى الشعر بقوله : « فكذلك الشعر يعلمه أهل العلم به » (٢) .

ولا يفوته في هذا الصدد أن ينقل حوارا دار بين واحد من العلماء بالشعر ، وأحد رواة للشكوك في روايتهم ، وذلك قوله :

(١) الطبقات ج ١ ص ٥ . (٢) المرجع السابق ج ١ ص ٧ .